ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
برج السلع، الطابق ١١
مربعة سوق أبوظبي العالمي
جزيرة المارية
ص.ب: ٩٩٠
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٤٠٨ ٢٤٢٤ ٢ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٤٠٨ ٢٥٢٥ ٢ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع ("البنك") والشركات التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبيان الدخل الموحد، بيان الدخل الشامل الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين *قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين* (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وتم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول هذه الأمور.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

التقدير غير المؤكد فيما يتعلق بخسائر الإئتمان المتوقعة على القروض والسلفيات للعملاء	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي**
كما هو موضح في الإيضاحات ١١ و ٤٣ حول البيانات المالية الموحدة، كان لدى المجموعة قروض وسلفيات بقيمة ٣٥٠,٦ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تمثل ٥٣,٧٪ من إجمالي الموجودات. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة عن القروض والسلفيات للعملاء المقاسة بالتكلفة المطفأة هو أمر تدقيق رئيسي نظرا لحجم رصيد الحساب وكما أنه تقدير جوهري ومعقد يتطلب تقديراً هاماً من قبل الإدارة في تقييم جودة الائتمان وتقدير خسائر الائتمان الكامنة في المحفظة. يتم تقييم الجزء الهام من محفظة القروض والسلفيات غير الخاصة بالتجزئة للعملاء بشكل فردي لتحديد انخفاض قيمة الائتمان. ويتطلب ذلك من الإدارة الحصول على جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم عند تقييم معايير التعرض لانخفاض قيمة الائتمان. كذلك قد يكون هناك تحيز من الإدارة في المراحل غير الآلية وفقا لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. يتم تصنيف قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لتعرضات الأفراد وغير الأفراد المصنفة كالمرحلة ١ والمرحلة ٢ من خلال النماذج ذات التدخل غير الآلي المحدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون نماذج (احتمالية التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية المفعول طوال فترة التقرير. قامت المجموعة بمراقبة النماذج والتحقق منها لنماذج احتمالية التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير.	قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية حول احتساب ومعقولية وملائمة خسائر الائتمان المتوقعة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: قمنا بالحصول على فهم لعملية إصدار القروض والسلفيات وعملية إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقدير مخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلفيات للعملاء. قمنا باختبار تصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة وقمنا بتقييم الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة في هذه العمليات. على أساس عينة من القروض المقيمة بشكل فردي، قمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المراحل للمقترضين بشكل فردي. قمنا بمراجعة الافتراضات الكامنة التي تستند إليها احتسابات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة، مثل تخفيف مخاطر الائتمان من خلال التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، بما في ذلك الضمانات وتقديرات الاسترداد. قمنا كذلك بتقييم مدى اتساق تطبيق المجموعة لسياسة المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) المتعلقة بهذا الأمر. بالنسبة للقروض التي تم اختبارها بشكل جماعي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية النماذج، بما في ذلك نموذج مراقبة المخرجات والإعتماد. بمشاركة المتخصصين في مخاطر الائتمان والنماذج لدينا، قمنا بتقييم معقولية وملاءمة المنهجية والافتراض المستخدم في احتساب المكونات المختلفة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك احتساب احتمالية التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر للنماذج المختارة للاختبار. لعينة من العملاء، قمنا باختبار الدقة الحسابية واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إعادة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مستندات المصدر ذات الصلة. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان، وتعريف التخلف عن السداد، ومعايير التصنيف والمعلومات الاقتصادية الكلية المتوقعة والترجيح المرتبط بها. على أساس عينة، قمنا بالتحقق من مدى ملاءمة التطبيق الجماعي لمعايير المراحل، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل. بمساعدة أخصائيي مخاطر الإئتمان والنماذج لدينا، قمنا بتقييم معقولية التعديلات على النماذج والتعديلات الإضافية التي قامت بها الإدارة ومراجعة مدى منطقية هذه التعديلات. لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم معقولية تجاوزات المراحل عند عملية احتساب خسائر الائتمان المبكرة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

التقدير غير المؤكد فيما يتعلق بخسائر الإئتمان المتوقعة على القروض والسلفيات للعملاء (يتبع)	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي**
لمزيد من المعلومات حول السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة القروض والسلفيات وكذلك إدارة المجموعة لمخاطر الائتمان، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣-٨ والإيضاح ٤٣ حول البيانات المالية الموحدة.	لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق المستقل للنماذج وتأثيرها على نتائج تقدير الانخفاض في القيمة. قمنا باختبار، بمساعدة أخصائيي تكنولوجيا المعلومات لدينا، تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية تقدير انخفاض قيمة الائتمان والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. قمنا بتقييم الضوابط على المعالجات الآلية وغير الآلية حول الاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة. قمنا بتقييم الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة).

خطر الوصول غير المناسب أو التغييرات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي**
يعتمد البنك بشكل حيوي على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة لموثوقية واستمرارية عملياته وعملية إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات التي تتم معالجتها يوميا عبر أعمال البنك. وهذا يشمل المخاطر السيبرانية. وبالتالي فإن منح حقوق الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو مراقبتها بطريقة غير فعالة يمثل خطراً على دقة المحاسبة المالية وإعداد التقارير. ولحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات والتطبيقات الخاصة بالبنك يتوجب وجود ضوابط مناسبة لتكنولوجيا المعلومات، وضمان معالجة المعاملات بشكل صحيح والحد من احتمالات الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في البرنامج أو البيانات الأساسية.	يعتمد نهج التدقيق الذي نتبعه إلى حد كبير على فعالية الضوابط الآلية وغير الآلية لتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي قمنا بتحديث فهمنا لبيئة الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في البنك وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المحددة وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات الصلة بعملية إعداد التقارير المالية وتدقيقنا. بالنسبة للضوابط ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية قمنا بمشاركة أخصائيينا الداخليين في مجال تكنولوجيا المعلومات، بتحديد دعم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وتقييم تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. قمنا بتحديث فهمنا للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية وقمنا باختبار الضوابط الرئيسية خاصة في مجال حماية الوصول وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية واكتمال ودقة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر المستخدمة في التقارير المالية. لقد غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، على سبيل المثال لا الحصر، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية: • الضوابط العامة حول تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالتحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر والتي تغطي أمان الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة؛ • الضوابط المتعلقة بالوصول الأولي الممنوح لأنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو الموظفين الذين يتم تغيير مهامهم، حول ما إذا كان ذلك الوصول يخضع للفحص المناسب وأنه قد تمت الموافقة عليه من قبل أشخاص مفوضين؛

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

خطر الوصول غير المناسب أو التغييرات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات (يتبع)	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي**
إن الوصول غير المصرح به أو نطاق الدخول الواسع تسبب خطر التلاعب المقصود أو غير المقصود في البيانات والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على اكتمال ودقة البيانات المالية الموحدة. لذلك، اعتبرنا هذا الجانب أمر تدقيق رئيسي. لمزيد من المعلومات حول أمر التدقيق الرئيسي هذا، راجع إيضاح ٤٧.	• الضوابط المتعلقة بإزالة حقوق وصول الموظف أو الموظف السابق خلال فترة زمنية مناسبة بعد تغيير المهام الموكلة إليهم أو مغادرة البنك؛ • الضوابط المتعلقة بمدى ملاءمة حقوق الوصول إلى النظام الخاصة بالتراخيص الممنوحة أو الإدارية (امتيازات دخول شاملة للنظام) وأنها تخضع لإجراءات التخصيص المقيد للحقوق والمراجعة المنتظمة لها؛ • حماية كلمة المرور وإعدادات الأمان فيما يتعلق بتعديل التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل وفصل مستخدمي التطبيقات عن دائرة وتكنولوجيا المعلومات وفصل الموظفين المسؤولين عن تطوير النظام عن الموظفين والمسؤولين عن عمليات تشغيل النظام؛ و • الحقوق الممنوحة لمطوري البرنامج خلال عملية التعديل وقدرتهم على تنفيذ أي تعديلات في الإصدارات الإنتاجية للتطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل. قمنا بتحليل الفصل بين الواجبات على أنظمة التداول والسداد الهامة من أجل تقويم ما إذا كان الفصل بين مكاتب الإتصال مع المتعاملين ومكاتب الدعم فعالاً.

أمر آخر
تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأيًا غير معدل حول البيانات المالية في ٣١ يناير ٢٠٢٤.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة والإدارة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي للمجموعة ولا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. نتوقع أن يصبح التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في التقرير السنوي للمصرف، عند قيامنا بالاطلاع عليه، فإنه يتعين علينا إخطار المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعدادها طبقاً لأحكام النظام الأساسي والأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والأحكام ذات الصلة من القوانين واللوائح وعن الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية الموحدة (يتبع)

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

يعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الاشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة دائمًا سوف تكشف أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق على صعيد المجموعة ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (يتبع)

كما نقوم باطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا .

من الامور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

افصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

وفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية الواردة في كلمة رئيس مجلس الإدارة (كما هو مدرج في البيان الصحفي عن الأرباح ومناقشة الإدارة وتحليلها) تتوافق مع الدفاتر الحسابية للمجموعة مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- يظهر الإيضاح رقم ١٠ حول البيانات المالية الموحدة المشتريات أو الإستثمار في الأسهم للمجموعة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
- يبين الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مع الشروط والأحكام التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات؛
- أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت إنتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد إرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛ و
- يبين الإيضاح رقم ٥١ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الإجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

افصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى (يتبع)

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نقر أنه، بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والمعلومات المقدمة إلينا من قبل الإدارة والقائمين على الحوكمة، لم يلفت إنتباهنا، ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة لم تمتثل، من جميع النواحي الجوهرية، لأي من أحكام القوانين والأنظمة والتعاميم التالية، مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطته أو على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- النظام الأساسي للبنك، و
- الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم التي تؤثر على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

علاوةً على ذلك، وفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض التدقيق.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موقع من قبل:
محمد خميس التح
رقم القيد ٧١٧
٢٧ يناير ٢٠٢٥
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة